

## رد وزير شؤون القدس\* والنواب المقدسين\*\* على قرار وزير الداخلية الإسرائيلي بشأن سحب حق المواطنة منهم رام الله، 30/5/2006\*\*\*

1. إن هذا القرار هو قرار غير قانوني وغير دستوري ويناقض القانون الذي استند عليه وهذا القانون لا ينطبق أصلاً على السكان الأصليين لمدينة القدس التي احتلت عام 67 الذين تنطبق عليهم القوانين والمواثيق الدولية.
2. هذا القرار هو استعمال غير صحيح للصلاحيات التي تم إعطاؤها للوزير حسب هذا القانون، هذا القرار يضر بشكل صريح وفظ بالحقوق المعطاة وفقاً لقانون أساس: كرامة الإنسان وحريته الذي تتفاخر به دولة إسرائيل.
3. هذا القرار لا أساس قانونياً له ولا يستند إلى أي أدلة ملموسة على أرض الواقع.
4. إننا ننكر كل الادعاءات والشكوك المنسوبة إلينا في هذا الكتاب وهذه الادعاءات لا أصل لها إطلاقاً.
5. من هذا الكتاب يتبين أن السبب الوحيد لسحب مواظنتنا هو عضويتنا في الحكومة الفلسطينية وفي المجلس التشريعي الفلسطيني الذي انتخبنا لنكون أعضاء فيه لخدمة أبناء الشعب الفلسطيني وبالتالي فإن هذا القرار يعدّ عقوبة للشعب الفلسطيني وخاصة أبناء القدس على اختيارهم.
6. إن المجلس التشريعي الفلسطيني والحكومة الفلسطينية قد تم تأسيسهما بالاتفاق مع دولة إسرائيل وذلك في الاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية والتي تم تبنيها من قبل الكنيست الإسرائيلي وبالتالي فإن دولة إسرائيل لا تستطيع الآن أن تدعي أن العضوية في المجلس التشريعي أو في الحكومة تضر بأمنها.
7. إن الانتخابات التي جرت مؤخراً في السلطة الفلسطينية تم إجراؤها بموافقة ومراقبة إسرائيل والهيئات الدولية، والجميع شهد على نزاهة الانتخابات وديمقراطيتها. وعلى الرغم من أن إسرائيل هي التي ألحت وأصرّت على إجراء هذه الانتخابات فإنها تحاول الآن بكافة الوسائل المتاحة أمامها أن تغير من الواقع بعد صدور نتائج الانتخابات وذلك عن طريق إجبارنا على تقديم استقالتنا من المجلس التشريعي ومن الحكومة.
8. إن القانون الجنائي هو الطريقة الوحيدة من أجل محاربة الأعمال الممنوعة والمخالفة للقانون ولذلك إذا كان وزير الداخلية يظن بأننا قمنا بأي عمل ممنوع أو مخالف للقانون فليطبق القانون الجنائي علينا ويحاكمنا.
9. إننا ننكر أننا قمنا بأي عمل مخالف للقانون أو ممنوع وننكر عضويتنا في أية منظمة إرهابية ونعتبر جميع تصرفاتنا قانونية وشرعية ووطنية.
10. إن هذا القرار يأتي استمراراً لسياسة دولة إسرائيل في تهويد مدينة القدس عاصمة دولة فلسطين وطرد مواطنيها الفلسطينيين منها ويعتبر سابقة خطيرة جداً لا يمكن السكوت عليها وهذا الإجراء يتم إضافته إلى الإجراءات الكثيرة التي تقوم بها دولة إسرائيل من أجل فصل القدس عن الضفة الغربية مثل جدار الفصل العنصري وهدم البيوت وينذر هذا الإجراء بنية إسرائيل لطرد عشرات آلاف المقدسيين استناداً إلى ذلك.
11. إن هذا القرار يعارض بشكل فظ الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تنطبق على القدس المحتلة عام 67 وخصوصاً بند 48 و78 لمعاهدة جنيف الرابعة التي تمنع الدولة المحتلة من إبعاد المواطنين الأصليين عن بيوتهم.
12. سوف نقوم بكافة الإجراءات القانونية المتاحة أمامنا من أجل الحفاظ على حقنا الشرعي في العيش في مدينة القدس بما في ذلك التوجه لمحكمة العدل الدولية.

\* خالد أبو عرفة.

\*\* محمد أبو طير، وأحمد عطون، ومحمد طوطح.

\*\*\* المصدر: <http://www.alquds.com/inside.php?opt=2&id=30411>

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)